نشر البحث في مجلة كلية التجارة والاقتصاد /جامعة صنعاء / العددان الخامس عشر
والسادس عشر

المستقبل والاقتصاد في الدراسات المستقبلية

الدكتور قاسم محمد النعيمي
أستاذ مساعد كلية التجارة والاقتصاد
الدراسات المستقبلية وعلم المستقبل

تتسم عادة الدراسات المستقبلية بتحليل المعطيات بالاستناد إلى الواقع واتجاهات الأحداث من جهة ، و من جهة أخرى تحتاج إلى طريقة ومنهجية ذات طابع دقيق وموضوعي. إن الغاية الأساسية لمثل هذه الدراسات هو استجلاء للأغراض والبحث في تحقيق الأهداف من اجل الاستفادة من القيم الاجتماعية و الثقافية و ذلك بعد ترجمتها إلى دراسات عملية، و اختيارات متنوعة و ممكنة التطبيق .
و
لو طرحنا على أنفسنا السؤال التالي، إلى أين وصلت الدراسات المستقبلية ؟ هذا
السؤال جدير بالاهتمام لقد مر على هذه الدراسات اكثر من نصف قرن ، و لكن مازال من الصعوبة بمكان التكهن بدرجة نجاحها و أهميتها ، ولكن مع ذلك هناك نجاح ملحوظ بعض الشيء، من الجدير بنا التوقف عند هذه الدراسات بقليل من التحليل والدراسة و التعرف على تطوراتها المقبلة.
أن تقدم العلوم والدراسات في مجالات البحث اصبح أمرا لامناص عنه، حيث تم إدخال الأساليب الكمية باستخدام الحاسبات الإلكترونية، والتي أصبحت السمة المميزة لضبط صلاحية المؤشرات ولتجسيم الرؤى.
تعتبر الدراسات المستقبلية آتت أكلها في مجالات كثيرة وفي أغلب دول العالم المتقدمة وخاصة الشركات العالمية (أي الشركات متعددة الجنسيات). و قد حققت نجاحاً باهراً في المجالات المدنية و العسكري على حد سواء وخاصة مع تعدد طرق وأساليب التحليل الكمي كما هو الحال في علم بحوث العمليات ، والذي اثبت فعاليته في أداء إدارة المنشآت الاقتصادية والعسكرية ، وترشيد السياسات المستقبلية. وتتوج هذا النجاح بما وصل إليه التقدم العلمي في ثورة المعلومات،
و باستخدام الأجيال المتقدمة للحاسبات الإلكترونية. بالإضافة إلى ما وفرته وسائل الاتصال ونقل المعلومات الأمر الذي ساعد على تبادل كم هائل من البيانات
والمعطيات المتوفرة. ساعد ذلك أيضاً على توفير السياسات الحكيمة والرشيدة في صنع القرار. ساعدت الدراسات المستقبلية في تحقيق وصولها إلى النتائج المرجوة منها، من خلال إصلاح المؤسسات الاقتصادية على وجه العموم في تحديث بياناتها المنطقية ، مع الأخذ بعين الاعتبار الاحترام التام لنظم القيم القائمة ، وتأمين الحرية في اختيار الأشخاص المعنيين. وللأسف الشديد لا نسعى إلى فهم الدراسات المستقبلية والأخذ بها إلا عندما نتعرض لمأزق ما، أي نسعى إلى ذلك ، كما يقال في المثل الشعبي :" عندما تقع الفأس بالرأس " أي عندما ترغمنا الأزمات على إيجاد الحلول و غالبا ما تأتي الحلول لتبرر الماضي عوضاً عن ابتكار المستقبل (أي مستقبلية وقتية). أو نستنجد بالدراسات المستقبلية عندما
يصبح الواقع مرير لا يطاق ، و ذلك من اجل العيش على الأمل و الهروب من الحاضر. وهذا ما أطلق عليه الباحثون مثل" الأستاذ المهدي المنجرة (١٠)" :)بالدراسات التحذيرية)، وهي عادة قريبة من الديمغوجية . في حالات أخرى تستخدم الدراسات المستقبلية لتوجيه الحركات الفكرية نحو التصورات المستقبلية دون الحاضر و دون الأخذ بعين الاعتبار أولي الأمر ونطلق عليها: (الدراسات المستقبلية الموجهة " الانتهازية ") على المستوى الوطني أو مستقبلية الاحتكار على المستوى العالمي .
لا بد من الإشارة إلى أخطر علامات التخلف التي تعاني منها دول العالم الثالث ألا و هو الاستخفاف في تقدير الأهمية الاستراتيجية للمستقبل . وانه كما أشار أحد الباحثين المهتمين في الدراسات المستقبلية في أبحاثه : (دائما يصعب التفسير و الإقناع بقاعدة بسيطة تقتضي انه كلما ازداد خطر وحدة المشاكل المصيرية من الجوع والبؤس والجهل و المرض و المشاكل في المجالات الصناعية والتجارية ...) ازداد تعلق الحل الحقيقي المناسب للحاضر بنظرة شمولية للمستقبل (١١) .

نشأت و تطور علم المستقبل:

إن الفكر البشري عمد منذ قدم العصور على تأمل الماضي و الحاضر من خلال محاولة
ما هو كائن غداً، والاهتمام باستطلاع المستقبل. لم يغيب مطلقاً عن ذهن قدماء الفلاسفة و المؤرخين حتى إن الأديان السماوية ذكرت بالماضي وخفاياه و تحدثت عن المستقبل وعن اليوم الموعود (يوم الحساب). العرافة و الكهانة و التنجيم برعت فيه الديانات على عمومتها وكذلك الحضارات القديمة (الفرعونية و البابلية
و اليونانية و الهندية و الصينية .. الخ.) (١٢) . يمكننا القول أن هذا الاهتمام الذي أولته البشرية عبر أجيالها المتلاحقة من خلال الإرث الذي تشكل ،أفرز ما يسمى بعلم المستقبل . يمكنا القول بشكل عام أن المستقبل أصبح علماً
يدرس في بداية القرن العشرين، حيث برز إلى الوجود حسب الحاجة الملحة لمعرفة المستقبل (١١) .
و هذا العلم أخذ منحى مختلفاً عن تراث العصور السابقة الفكرية و الأدبية و العلمية و الدينية ، حيث اصبح يعتمد أسس العلمية من اجل قراءة المستقبل انطلاقا من وقائع و معطيات بعيدة عن الأوهام والشعوذات والتخيلات ، ولكن قد يكون مقترن نوعاً ما بالخيال و العاطفة و الحدس. وبات اليوم الباحثون اكثر تفهماً و وعياً بأهمية الزمن و أدركوا أن المشكلات اليوم لها جذور في الماضي وان تلك المشكلات لا تنشأ من لاشيء بين ليلة و وضحاها و إنما تتكون تدريجيا ولا يلحظها الإنسان العادي على الغالب .
لقد اختلف الدارسين والمحللين التاريخيين لتحديد البداية العلمية في الاهتمام بالمستقبل كعلم . منهم من يعود بذلك إلى نهاية القرن الخامس عشر الذي شهد ظهور كتاب (توماس مور) ، و الذي عرف باسم (اليوتبيا (، حيث طرح تصور مستقبلي للمجتمع المثالي والذي يخلو من كافة أشكال الاضطهاد و الظلم و الأنانية . ثم تلاه في نهاية القرن السادس عشر كتاب الفيلسوف الإنكليزي الشهير (فرانسيس بيكون) والمعروف باسم (أطلنطا الجديدة) ، وفيه طرح أفكار مستقبلية للعالم، رسم فيه مجتمعه العلماني الجديد والقادر على تغير العالم والسيطرة على الطبيعة وتحقيق مستويات افضل للبشرية في العيش الرغيد والوفير وذلك باستخدام الأساليب وطرق العلمية .
بينما هناك من يقول إن نشأت هذا العلم تعود إلى العالم الاقتصادي الإنكليزي ذائع الصيت توماس مالتوس (١٧٦٦ - ١٨٤٣) الذي عرض في دراسته الشهيرة عن نمو السكان رؤيته المستقبلية ، والتي تتسم بالتشاؤم لحل التناقض الاجتماعي الناتج
عن الثورة الصناعية والمتمثلة بالتمايز الطبقي في ظل سيطرة الرأسمالية في المجتمع البريطاني وقتئذ . حيث طالب مالتوس بالتخلص الجماعي من الفقراء والطبقات المعدومة كحل للأزمة بينما الحكومة البريطانية وجدت الحل في التوسع والسيطرة على الدول الأكثر فقرا وهكذا توسعت في قارتي آسيا و إفريقيا ، مما أدى إلى تحسين وضع الطبقة العاملة الفقيرة عندهم على حساب الشعوب الأخرى .
وبذلك تم وضع حل للصراع الدائر بين الطبقة العاملة الفقيرة والطبقة الرأسمالية البريطانية.
كذلك لابد من الإشارة إلى مساهمة الروائي الفرنسي جون فيرن (١٨٢٨-١٩٠٣) الذي استطاع في كتاباته الخيالية للأطفال والكبار أن ينفذ ببصيرة حادة إلى مجاهيل المستقبل حيث طرح توقعات وتنبؤات مثيرة للعقل والوجدان من خلال مؤلفاته والتي أشهرها (حول العالم في ثمانين يوماً) وأيضاً كتابه الشهير (عشرون ميلا تحت سطح الماء) (١٠) .
وهناك أيضا الكتاب والروائيين الكثر والذين تخيلوا المستقبل فعلى سبيل المثال : العالم والطبيب والفلكي الفرنسي ميشيل نوسترداموس (١٥٠٣-١٥٦٦) والذي
جاء في كتابه (مائة عام القرن) عام ١٥٥٥ حيث يحتوي على معلومات مستقبلية تهم
الشعوب الأوروبية منها: أنه قال: "سوف يولد شخص حربي، وسيموت الكثير من الناس
بسببه بالثلج ، واسمه سيلمع ويبقى على طول العهود لامعا". وأيضاً ورد عنه في العام الذي يحدث فيه الكسوف سبع مرات سيكون ذلك في شهر أكتوبر (تشرين الأول)
وستحدث ثورة عظيمة ، وهذا ما حصل في روسيا ، تغير واقع الحال على الأرض وبين الشعوب. وكذلك ذكر عنه في كتاباته سيظهر فطر كبير وسام يسبب الموت للكثير من الناس ويقضي على معالم الحياة، و هو ما يعتبر توقعاً لانفجار تشرنوبل في اوكرانيا (الفضائية الروسية OPT1 برنامج شيء لا صدق).
أما العالم و الفلكي الألماني ألبرت فيليكفا (١١٩٣-١٢٨٠) ، جاء عن لسانه إن الإنسان سوف يطير إلى القمر بعد ٧٠٠-٨٠٠ سنة من وفاتي ، ومعروف إن الإنسان

طار إلى القمر في عام ١٩٦١ عندما طار يوري قرقارين رجل الفضاء السوفيتي . وأيضا من أقواله إن الملائكة سوف تنزل من السماء إلى الأرض كما كانت تنزل قبل
وجود الحياة على الأرض ، وراح يؤول ذلك إلى ما يسمى اليوم بالصحون الطائرة .
ومن الكتاب المعاصرين ، الكاتب الإنكليزي هيربرت جورج ويلز (١٨٨٦ -١٩٤٦) حيث قدم إضافات بارزة في تأصيل الاهتمام العلمي بالدراسات المستقبلية. وذلك من خلال أعماله، وقد جاء في كتابه اليوتبويا (١٩٠٩) والتوقعات الجديدة ((1905وروسيا السديمة (١٩٢٠) بعد لقائه مع لينين في روسيا وشكل الأشكال المستقبلية (١٩٣٣) وجميعها تدور حول استكشاف حياة الأجيال المقبلة . حيث إن
كتاباته جاءت في أعقاب الحرب العالمية الأولى وانتهت بالحرب العالمية الثانية، عبر من خلالها عن قناعته بأن البشرية قد خسرت السباق بين الكارثة والتعليم، و ربحت الكارثة السباق بصورة نهائية.
لا بد من الإشارة إلى أن الكثير من الكتاب المشهورين والذين تأثروا بالتقدم العلمي والتقني وبالثورة الصناعية و بدءوا من خلالها يخاطبون المجتمع، حيث أطلقوا العنان للتخيلات العلمية - (واقرب مثل إلى ذلك ما يعرض على الفضائيات
المحلية العالمية منها من أفلام الكرتون التي تمس المستقبل تحت عنوانين منها غزو الفضاء) - من أمثال: جلفين ، كارل تشابك، ستانيسصلاف ليم (بولوني) ري
بيردبري ايزيك عظيموف ، ا.كللارك ، ر.شكلي، أ.ت. تولستوي ، ستروفاتسكي ، ستاتيسلاف ليم .
إن الدراسات المستقبلية بدأت تكتسب معناها العلمي والاصطلاحي في أوائل القرن العشرين ، حيث اقترح العالم س. كولم جيلفان عام (١٩٠٧) إطلاق اسم (ميلونتولوجيا). وفي عام (١٩٣٠) أطلق المؤلف الألماني أوسيب فلنخها يم من أصل روسي مصطلح (Futurology) ويقابلها بالفرنسي (Prospective) الذي
أبتكره جاست ون برجيه عالم المستقبليات الفرنسي .

الدراسات المستقبلية بين الحلم والحقيقة
من خلال السرد التاريخي للأحداث والوقائع يتضح لنا جلياً أن الدراسات المستقبلية بدأت تحظى بالاهتمام والانتشار وتتجه بعيدا عن الجزئية في تصورها للمستقبل مع بدء الستينات حيث شهدت هذه الحقبة من الزمن ظهور العديد من الدراسات المستقبلية في الدول الغربية. وكما أبدت أجهزة التخطيط في الدول الاشتراكية السابقة اهتماماً ملحوظاً بمثل هذا النوع من الدراسات، انطلاقاً من الحرص على توفير قاعدة أعرض للمعلومات وخلفية أطول في النشاط التخطيطي.
بلغت الدراسات المستقبلية نشاطاً ملحوظاً في كافة مجالات البحث العلمي و دخلت في نشاطات كافة القطاعات الهامة لمناحي الحياة ، مثل: قطاع المال والأعمال وقطاع التعليم وقطاع المواصلات وقطاع الاتصالات وقطاع الطاقة والكهرباء وغيرها من القطاعات الهامة. أما في الدول الغربية فقط نشط وبشكل وضح إلى درجة
أن بعض زعماء الدول الغربية عند عجز مستشاريهم بتقديم النصح والعون المقنع لحل بعض القضايا الساخنة والهامة، لجؤا إلى الاستعانة بالعرافين والمنجمين.
وهذا ما اقدم عليه كلا من الرئيس ريغان إبان حكمه، والرئيس بوش الذي اعتمد
على رأي العرافين في شن عدوانه على الشعب العراقي. هذا ما نشرته الصحف الأمريكية والعالمية آنذاك ، وما تم عرضه على الفضائية الروسية OPT1 ضمن البرنامج المعروف (شيء لا يصدق)، والبرنامج كشف تداول هذه الظاهرة بين زعماء الدول الغربية على العموم.
وعلى العموم يمكننا القول أن المستقبل هو حصيلة نتائج لأحداث و عمليات تراكمت
من خلال التغيرات النابعة من داخل المجتمع أو الوافدة عليه من الخارج . أي أن المستقبل ليس هو بالقدر المحتوم و لا يمكن التنبؤ به. ولكن المستقبل ترسمه الشعوب بنفسها ، ويتوقف ذلك على الطرق التي تسلكها الحكومات في قيادة شعوبها.
الأمر الذي يعني وجود العديد من الاحتمالات لمستقبل أي شعب من الشعوب في لحظة زمنية معينة و لذلك لابد من محاولة البحث الصحيح وسلوك الطريق السليم ،
و إذا كان من الممكن أن التعدد صور المستقبل فهذا عادة يكون مرتبط بمعيار

الحرية الذي وصل إليه المجتمع من اجل رسم مستقبله بنفسه.
عندما يحاول مجتمع ما وضع أهدافه المستقبلية فان صورة المستقبل لن تكون بالضرورة مطابقة لتلك الأهداف وذلك للأسباب التالية :
-1الإرادة الجماعية في مختلف مستوياتها تحد من إطلاقها قيود كثيرة مثل :
أ - حجم الموارد الطبيعية المتاحة .
ب - العلاقات القائمة على أساسها البنى الاجتماعية و السياسية و الحضارية السائدة في المجتمع قد يكون هذا القيد داخلي أو خارجي وافد على المجتمع نتيجة علاقاته المتعددة .
- 2صانع القرار الذي اتخذ قراره باسم مجتمعه و ماهية المصالح التي يمثلها و درجة و عيه بها ، و نتائج قراراته المتشابكة وأثر ذلك في المدى البعيد على الداخل و الخارج .
-3هناك بعض القيود التي يتعذر تجاوزها في المستقبل المنظور (الاتفاقيات الدولية)، و البعض الأخر يمكن تجاوزه من خلال الدراسة والبحث .
هذه المعطيات توضح لنا مدى أهمية الوعي بقضية المستقبل الذي لم يعد
من الأمور المقتصرة على الغيب فقط ، و التي يدعي معرفتها فقط الكهان والمشعوذين ، بل إن علم المستقبل يدرج في قائمة الأبحاث العلمية القابلة للدراسة و التعليل والتحليل، و هذه هي سمات العلوم بشكل عام . إذا فلما لا يكون لدراسة علم المستقبل قواعده ومناهجه وأهدافه الخاصة به؟
إن الدراسات المستقبلية والمنهجية التي تنظم هذه الدراسات والمدارس المعاصرة و موقعها و موقفها من البحوث المستقبلية قد تطورت بشكل سريع و ملموس و ذلك
بفضل مجموعة العوامل الموضوعية مثل :
- 1الكم الهائل من المعلومات و المعطيات الذي توفر لدى الباحثين كنتاج طبيعي للثورة العلمية والتقنية الحديثة والمعاصرة .
- 2التغيرات الكيفية التي طرأت على أساليب معالجة المعلومات التي تجسدت في التطور الهائل الذي شهدته و تشهده ثورة صناعة التكنولوجيا للمعلومات وسرعة
الاتصالات ، وهذا يزيد من دور الكمبيوتر في معالجة البحوث وإدارتها وتكوين بنوك المعلومات واليوم يشهد العالم الشبكات الدولية لتراسل المعلومات والمعطيات ، ونقل الكم الهائل من البيانات.
- 3ظهور علم تحليل النظم الجديد وهو أحد فروع علم الرياضيات المعاصرة ، والذي ظهر نتيجة الحاجة الماسة إليه إبان الحرب العالمية الثانية ، وقد أحرز تقدما ملحوظا فيما بعد في دراسة العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية بشكل موسع. وساعد الدارسين و الباحثين لعلم المستقبل الاستعانة التامة بأحدث الأساليب للتحليل الإحصائي للجزئيات في إطار كلي متكامل و مترابط . و بذلك أصبحت الدراسات المستقبلية الشغل الشاغل لكافة الجهات الرسمية وغير الرسمية ، مما أكسب الدراسات المستقبلية الصفات التالية :
أ - تم اعتماد الجهد الجماعي حيث شكلت فرق متكاملة من أجل البحث في مشكلة ما ،وعلى الأغلب تمول هذه المجموعات من قبل الحكومات أو الهيئات الدولية أو الشركات متعددة الجنسية .
ب - الدراسات الدولية والتي بدأت تأخذ المنحى الدولي العالمي مثل ذلك وضع العالمان الأمريكيان فورستر وميدوز مهمة بناء أول نموذج للنمو في نهاية عام (1972)بتكليف من نادي روما الذي يهتم بمثل هذه الدراسات. وأيضا سادت فترة
قبل انهيار الاتحاد السوفيتي بازدياد كثافة الدراسات المستقبلية وعلى سبيل المثال : دراسات المقارنة بين الشرق مع الغرب والشمال مع الجنوب والعالم الثالث و مستقبله و معظم هذه الدراسات كانت تضع نماذج كلية للعالم وظواهره الاقتصادية والاجتماعية. ظهرت أيضا دراسات مستقبلية عن الطاقة ومستقبلها في الوطن العربي وتعتبر مثل هذه الدراسات من الدراسات الإستراتيجية ، وكذلك يوجد
مركز الوحدة العربية للدراسات المستقبلية والذي مركزه بيروت ، لا بد من الإشارة إلى مركز الدراسات الإسرائيلية عن المستقبل (لدراسة اقتصاديات الشرق الأوسط). حيث يعتبر هذا المركز من أهم المراكز العلمية التي تهتم بدراسة كيفية السيطرة على مقدرات وممتلكات الشعب العربي ، لتوظيفها في إحكام السيطرة
على المنطقة بأسرها.
ج - عقدت الكثير من المؤتمرات الدولية والندوات والتي اهتمت بوضع الأسس المنهجية للدراسات المستقبلية من خلال توظيف التراث المنهجي والمعرفي والعلمي في أغلب مجالات التطبيقية والإنسانية والاستعانة بالمنهج التكاملي والأدوات البحثية التي تكفل أكبر قدر من الموضوعية والدقة في تحديد أطر و مستويات

التحليل في الدراسات المستقبلية .
تجدر بنا الإشارة إلى انه يدرس في الجامعات الأمريكية ومعاهدها أكثر من ٤١٥ مقرراً في الدراسات المستقبلية (٧) . أين جامعتنا ومعاهدنا من هذا المؤشر الهام؟
اختلاف المفاهيم والمصطلحات
لقد اختلفت المفاهيم والتسميات الأساسية في علم المستقبل والسبب في ذلك كونه علم حديث ولم تتبلور بعد مصطلحاته و تسمياته. و هذا عائد إلى انه في كل مجتمع
له معياره الخاص في تصنيف العلوم . بينما الواقع أن علم المستقبل يخضع لقوانين العلوم البحتة كالرياضيات والاحتمالات والإحصاء والتي من خلالها نتوصل إلى نتائج يقينية . إذاً علم المستقبل هو العلم الذي يتناول الأحداث التي لم تحدث بعد وذلك خلال فترات زمنية لم تحل بعد ، وعندما تحل سوف تصبح حاضرا ، ولذلك يختلف علم المستقبل عن المستقبل لان المستقبل لا يوجد إلا في الذهن والخيال والخطط التي نرسمها له ، وهي أمور غير مؤكدة .
أضف إلى ذلك فعلم المستقبل يخضع للقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية مما يؤدي إلى ظهور بعض الاختلافات والتي تتعلق بالمفاهيم التي يدور حولها علم المستقبل مثل : التخطيط بأنواعه (قصير الأجل - متوسط الأجل - طويل الأجل)- التنبؤات - الاسقاطات - الاستشراف .
أما التخطيط بالتعريف: هو التدخل الواعي لإعادة صياغة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية من خلال مجموعة من السياسات المتكاملة والمتاحة للسلطة المركزية والتي تملك إمكانية التطبيق الفعلي من إدارة وتنفيذ ومتابعة .
أما تعريف التنبؤات: فهي تأتي من الفكرة القائلة بأن المستقبل أمر محدد مسبق
والمطلوب هو الكشف عنه فقط، وهنا لابد من التنويه إلى أن التنبؤات أقرب إلى مجال الممارسات الفردية منه إلى الممارسات الجماعية (الدولة أو مجموعة من الدول) . والتنبؤات تأخذ بعين الاعتبار عند رسم صورة تفصيلية للمستقبل التشابكات المختلفة .
و أما الإسقاط: وهو عبارة عن المفهوم الذي يستخدم في تحليل الدراسات قصيرة المدى الزمني لاستخلاص الاتجاهات العامة والعلاقات الكمية المستقاة من متابعة ماضي الظاهرة المدروسة .
أما الاستشراف: فهو عبارة عن اجتهاد علمي منظم يرمي إلى صوغ مجموعة من)التنبؤات المشروطة) التي تشمل المعالم الرئيسية لمجتمع أو مجموعة من المجتمعات خلال فترة زمنية لا تزيد عن عشرين عاما. و عادة يكون الاستشراف بعيداً عن أمور التكهن والاعتبارات الشخصية وهو يخضع للأساليب العلمية التي تقوم على تحليل الماضي والحاضر وتفنيد العوامل والمتغيرات المؤثرة. وهذا يعني أن الاستشراف العلمي يتوقف على كم ونوع المعرفة العلمية المتوفرة عن الواقع للظاهرة المراد الاستشراف بها .
أما بالنسبة لعلم المستقبل كمصطلح فقد ساد ردحا من الزمن مصطلح (Futurology)
علم المستقبل في أغلب الدول الغربية والمرتبطة بالتقدم العلمي والتكنولوجي في
استشفاف صورة المستقبل، أما اصطلاح التنبؤ (Prognosis) فقد راج استخدامه في
مجموعة الدول الاشتراكية سابقا والمقصود به توفير خلفية عريضة للمعلومات المستقبلية اللازمة من اجل التخطيط المستقبلي المركزي طويل الأجل.
كيفية البدء في الدراسات المستقبلية
من الملاحظ في الوقت الحالي الاهتمام الواسع الذي حظيت به الدراسات المستقبلية حيث حققت الكثير من التقدم والتوسع في الجانب النظري والعملي ، ولكن لم تصل إلى مرحلة الكمال فهي مازالت مسعى علميا بالنسبة للكثير من الباحثين والعلماء الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين وغيرهم، وكذلك لم تزل منهجيته وأدواته البحثية موضع جدل وخلاف بين شتى المدارس والتيارات العلمية وخاصة فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي. وفي رأيي يمكن تصنيف العوامل المحددة لمنهجية الدراسات المستقبلية بشقيها الكلي والجزئي بالأمور التالية :
- 1إطار الدراسة .
- 2توافر القاعدة المعلوماتية وقاعدة البيانات في مجال الدراسة .
- 3المنحى الزمني للدراسة .
- 4الدراسات النظرية في منحى الدراسة .
- 5الانتماء الأيدلوجي والقومي للباحث في طبيعة الدراسة .
- 6التقدم العلمي والتقني وتأثيره في منحى الدراسة .

سنتناول هذه العوامل بالدراسة والتحليل:
أولاً: تحديد إطار الدراسة المستقبلية

يتحدد إطار الدراسة أياً كانت بالنواحي التالية :
أ - مضمون محدد (تعريف واضح لأهم الموضوعات المدروسة) ،
ب - منهج واضح المعالم، أي رسم سياسة ومنهجية واضحة من اجل الوصول إلى الهدف بدون عناء و تكاليف باهظة ،
ج - الاعتماد على القوانين والأحكام الكلية القادرة على تفسير جزئيات الظاهرة
المدروسة .

ثانياً: توفير القاعدة المعلوماتية في مجال الدراسة

أي يجب الأخذ بعين الاعتبار التوظيف الكامل والاستفادة القصوى من البيانات المعطيات المتوفرة عن الدراسة المطروقة، مع الاهتمام بكل التفاصيل وأدقها، و بكل المعلومات المتوفرة قدر الإمكان. ومن اجل الاستفادة القصوى من البيانات والمعلومات لا بد من تصنيفها وتبويبها ، وجعلها على شكل بنك للمعلومات .

ثالثاً: المنحى الزمني للدراسة

يعتبر البعد الزمني من أهم القضايا التي تميز الدراسات المستقبلية، حيث أن العلماء والباحثين يعرفون حق المعرفة أن الظواهر لم تتشكل دفعة واحدة، وان أي
ظاهرة قد مرت عبر مراحل زمنية كثيرة أي هناك بعد تاريخي. ولذلك يعتبر الزمن أساسيا للظاهرة العلمية أو الاجتماعية أو الاقتصادية المدروسة .
من أبرز السمات المنهية للدراسات و البحوث المستقبلية : هو الزمن بأنواعه (
القريب - المتوسط - البعيد) أي يختلف المدى الزمني طبقا لطبيعة الظاهرة المدروسة وتباينها سواء كانت ظواهر إنسانية أو اجتماعية أو اقتصادية. أي أن
الزمن الذي يعتبر منظوراً بالنسبة لحالة ما (المناخ ، الصحة) لا يعتبر مستقبلا منظوراً بالنسبة (للتعليم ، العادات ، الفن)، ويؤثر المدى الزمني للتنبؤ بمستقبل الظاهرة المدروسة على الإطار المنهجي والإجرائي للدراسات المستقبلية .
لقد اختلاف الباحثون في تحديد الإطار الزمني وقد تفاوت ذلك من الشهر الواحد إلى ما وراء المنظور أي يمتد إلى الخمسين عاما أو اكثر. هذا يعتبر تصنيف)مينسوتا) لجمعية المستقبليات الدولية بولاية مينسوتا الأمريكية من أهم التصنيفات التي تأخذها معظم الدراسات المستقبلة على اختلاف مدارسها وعلى مختلف الاتجاهات الاستطلاعية أو الاستهدافي أو المعياري أو الذين يمزجون بين النمطين (٦) .

وهذا التصنيف يأخذ الشكل التالي :
أ - المستقبل المباشر ويمتد من عام إلى عامين منذ اللحظة الراهنة .
ب - المستقبل القريب ويمتد من عام إلى خمسة أعوام .
جـ - المستقبل المتوسط ويمتد من خمسة أعوام إلى عشرين عاماً .
د - المستقبل البعيد ويمتد من عشرين عاماً إلى خمسين عاماً .
هـ - المستقبل غير المنظور ويمتد من الآن إلى ما بعد الخمسين عاماً.

رابعاً: الدراسات النظرية في منحى الدراسة

المقصود بذلك هو الاستفادة من الدراسات السابقة و من القوانين والأحكام التي تتحكم في الظواهر والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والكيفية التي تعمل بها وإمكانية توظيفها لخدمة الإنسان والمجتمع . ويجب مواكبة عملية تطوير هذه القوانين والأحكام مع التغير الزمني وعادة تكون هذه المواكبة باتجاهين رأسياً و أفقياً، أي في بحث الظواهر نفسها واتجاه التوسع والامتداد لدراسة و بحث الظواهر الجديدة .

خامساً: الانتماء الأيدلوجي والقومي للباحث في طبيعة الدراسة

في رأيي أن الانتماء الأيدلوجي للباحث له انعكاساته في توجيه الأبحاث بالاتجاه الذي يحقق أيدلوجية الانتماء عنده ، فمثلا من ينتمي إلى إحدى الدول الصناعية تختلف تصوراته عن الدراسات المستقبلية عن الباحث الذي ينتمي إلى إحدى دول العالم الثالث. صحيح كل ما يردده العلماء والباحثين في كثير من المجالات العلمية بان العلم لا وطن له إلا انه الانتماء الأيدلوجي والقومي يوجه الباحث بالاتجاه السائد وكذلك يفرض شروطه الخاصة في مجالات العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ، بالطبع لهذا ما يبرره في كل مجتمع حيث يكون التأثير عادة على مجمل الخطوات المنهجية والإجرائية للدراسة ، وكذلك تأثيره في تحديد الأولويات البحثية طبقا للأهداف المنشودة أو المتوقعة من الدراسة المستقبلية ذاتها .

سادساً: التقدم العلمي والتقني وتأثيره في منحى الدراسة

يعتبر التقدم التقني ثورة حقيقة في مجال المعلومات والبيانات ومن المعروف انه كلما زاد نصيب الظاهرة المدروسة من المعلومات والبيانات كلما كانت محط

أنظار الباحثين وكان نصيبها من الدراسة اكبر، وبات اليوم استخدام التكنولوجيا
الحديثة مع الانترنيت يفيد في سرعة الإنجاز ويوفر الطرق الحديثة والعملية في سير الدراسة والتعامل مع الظاهرة المدروسة، ويساعد على أن تكون الدراسات متكاملة ما بين العالم ، أي جعل الباحثين كمجوعة عمل واحدة ، بحيث من يدخل في مجال البحث من جديد يبدأ حيث انتهى الآخرون.
على الرغم من كل المصاعب فإن الدراسات المستقبلية تعتبر قد قطعت شوطاً كبيراً و ما زالت تلقى الاهتمام من قبل الباحثين المتحمسين و الواعين لمصالح شعوبهم و مع ذلك لم تصل الدراسات المستقبلية إلى حلول للتحديات التي تواجه عالمهم و عالم الغد. لقد بدأت أغلب الهيئات الحكومية و الدولية الاقتصادية منها و الاجتماعية تهتم بمثل هذه الدراسات أخذت بعين الاعتبار عامل الزمن في أنشطتها اكثر مما كانت عليه في السابق. أضف إلى ذلك إن المختصين في الدراسات المستقبلية غالباً لا يستخدمون بعض المنهجيات نظراً لصعوبة تقنياتها و نظراً لحجب الغايات عن الأهداف المنشودة حيث يستخدمون المفاهيم والعبارات غير المؤلفة التي تقف حجر عثرة أمام الباحثين في علم المستقبل.
الأسلوب العلمي للدراسة والتحليل
برأيي حتى نحصل على أسلوب متقدماً، لا بد من التجديد الاجتماعي و ذلك من خلال المشاركة الجماعية في البحوث والدراسات. اليوم نجد تحسن في قبول التقنيات الحديثة و أصبح الجمهور يستوعب ذلك و لكن ما زال هناك الاحتكار التجاري والعلمي يطغيان على السياسات قصيرة المدى . أما الاستبيانات و الاستطلاعات و الدراسات التي تعالج التحولات السارية في النظم الثقافية والاجتماعية فما تزال نادرة في مجتمعاتنا (دول العالم الثالث) ، بينما أخذت بها في كثير من الأحيان في الدول المتقدمة. وخاصة عندما تكون الموضوعات المطروقة تمس القضايا الاجتماعية بشكل مباشر مثل الصراع الاجتماعي والأيدلوجي والقيم والفنون. فهي تحتاج إلى تحليل كيفي أولاً ، ومن ثم لا بد من إجراء التحليل الكمي إذا كان ذلك ممكن . ويجب ألا يغيب عن الذهن مجموعة الاعتراضات والملاحظات التي تواجه أساليب التحليل الكيفي ، من أهمها الافتقار إلى الدقة والموضوعية بسبب اعتمادها على الأحكام الانطباعية والذاتية واتسامها بالجزئية
وإسقاط بعض المتغيرات أو إهمالها المتعمد أثناء الدراسة والتحليل. فضلا عن ذلك صعوبة تكرار الأبحاث الكيفية في اغلب الأبحاث التي تعتمد على الأساليب الكيفية في التحليل.
أما التحليل الكمي: فهو عبارة عن تطبيق الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية
الأكثر اختصاراً ودقة في تحليل الظواهر المدروسة. اصبح هذا الاتجاه الشغل الشاغل للعلماء والباحثين لدراسة الظواهر المستقبلية في مختلف مجالات الحياة
ولكن كما أشرنا أعلاه فإن في بعض الظواهر مثل التحليل الاجتماعي والتاريخي ،نرى أن التحليل الكمي يعزل الحقيقة الاجتماعية عن مسارها الجدلي ، والباحثون يثبتون هذه الظواهر في لحظة ما ثم يتنبئون بمسارات معينة لهذه الظاهرة بناء على عملية تثبيت متعسفة، مفترضين أن العلاقات بين العوامل والمتغيرات هي علاقة دائمة وثابتة عبر الزمن. وبالطبع مثل هذا الافتراض هو افتراض خاطئ بسبب تناقضه مع قانون الصيرورة والجدل الذي لا يستثني منها أي ظاهرة حية في هذا الكون .
من اجل الاستفادة القصوى من البحث العلمي لا بد من الجمع بين الأسلوبين وعلى الباحث أن يدرك أي نوع من التحليل هو الأنسب للظاهرة المدروسة ، ولأنه في الكثير من الأحيان الفصل بينهما يؤدي إلى تشويه الظاهرة المدروسة . لذلك علينا مراعاة بعض الاعتبارات ، أثناء عملية الاختيار ما بين التحليل الكمي والتحليل الكيفي منها :
- 1 موضوع البحث وطبيعة الظاهرة المدروسة: هناك بعض الظواهر تسترعي من الباحث اعتماد أحد أساليب التحليل الكمي أو الكيفي نظراً للتفاوت في طبيعة الظاهرة المدروسة، مثلا موضوعات الصراع الاجتماعي والوعي الثقافي والحضاري على الغالب تتطلب التحليل الكيفي أولاً، ومن ثم النظر في إمكانية التحليل الكمي. أما في الدراسات السكانية فان الأنسب مباشرة تطبيق التحليل الكمي ، ولكن هذا لا يعني ألا يأخذ بعين الاعتبار التحليل الكيفي .
- 2نوع الدراسة المستقبلية : تحديد أي الأشكال من الدراسات المستقبلية يجب تطبيقه في البحث المطروق .
- 3أبعاد الدراسة المستقبلية : فإذا كانت الدراسة تهتم بثبات وتوازن الظاهرة
المدروسة فان هذا يستلزم التركيز على الأبعاد القابلة للفصل والتجزئة والعد ،

أما إذا ركز الباحث على التحليل الديناميكي ، فان التحليل الكيفي هو الأسلوب
الأكثر ملائمة .
- 4مصادر البيانات: للبيانات دور أساسي وذلك حسب طبيعة البيانات سواء أكانت
البيانات ثانوية أو بيانات أولية ، وإذا كانت أولية حسب طريقة جمعها و تصنيفها ، فإذا كنا نهتم بتحليل المضمون نحتاج إلى التحليل الكيفي. أما إذا كنا في الاتجاه المعاكس بالنسبة للبيانات غير المعرفة يمكن استخدام التحليل الكمي.
أشكال الدراسات المستقبلية
بات اليوم في ظل التقدم العلمي والحضاري إمكانية استخدام النماذج الرياضية في
دراسة المسائل المستقبلية. وهذه الدراسات تبدأ من النواة الأولى للوحدة الإنتاجية في الدراسات الاقتصادية ومن الفرد في دراسة المجتمع و تنطلق من دراسة أمن القطر في دراسة أمن الوطن .
لكن لابد من الإشارة إلى أنه مهما تعددت النماذج واختلفت أنواعها لا تخرج عن كونها أداة تجريبية صممت لتحقيق هدف بحثي محدد، و إن مدى الاستفادة منها يعتمد بدرجة كبيرة على وعي الباحث وحدود استخدامها ومدى تمثيلها للواقع . و
لا يغيب عن الذهن أن الدراسات المستقبلية بطبيعتها تحتوي على العديد من المتغيرات الكيفية و التي يصعب تمثيلها رياضيا ، كلما امتد البعد الزمني للتحليل . ولذلك كان استخدام النماذج الكمية يقتصر على صحة اختيار الدراسات
لتقيم الآثار المترتبة على السياسات والقرارات البديلة ، لكن اليوم وبفضل التقدم العلمي الذي وصل إليه المجتمع وتطور العلوم الاجتماعية و الاقتصادية والتطبيقية اصبح من السهولة بمكان تمثيل المتغيرات الكيفية رياضيا و اعتمدها
في تصميم النماذج .
والنماذج عادة تجرد الواقع وتعزل الظواهر وتدرسها بمفردها وهذا ما يصفها بعدم
الشمولية . وكذلك أن النماذج القياسية تحتاج إلى كم هائل من البيانات و المعطيات والتي تتفاوت دقتها فيما بينها ، وهنا يتجلى بشكل واضح ضرورة استخدام علم الإحصاء التطبيقي لتوثيق وتبويب وتصنيف البيانات المتوفرة .
يمكننا التميز بين أربعة أشكال للدراسات المستقبلية من حيث طبيعتها و مصداقيتها ودرجة وثوقيتها و نوعين من الدراسات المستقبلية من حيث التحليل الكمي والكيفي . و تختلف هذه الأنواع أيضا من حيث منهجيتها في البحث المستقبلي . سنتناول هذه الأشكال بالدراسة والتحليل على الشكل التالي:
- 1الدراسات الاستطلاعية :(Exploratory) هذا الشكل من الدراسات يعتمد على إيجاد تقاطعات العلاقات السائدة وفق نموذج ما ، معتمد في ذلك على القاعدة الموضوعية للمعلومات ذات الطابع الكيفي و الكمي. وهذا يتطلب الاستعانة بأساليب البحث العلمي المتقدمة كالاعتماد على العلوم التطبيقية والإنسانية مثل العلوم التالية : الرياضيات و نظرية الاحتمالات و الإحصاء الوصفي والتطبيقي و علم تحليل النظم و بحوث العمليات و نظرية القرارات وعلم الاجتماع
وعلم النفس و نظرية القياس وغيرها. حيث يركز هذا الأسلوب على ضرورة الكشف عن
المؤثرات للظاهرة المدروسة و تحديدها وصولا لاستطلاع آفاقها المستقبلية المحتملة.
يبدأ هذا النوع من الدراسة على تحديد المشكلة بشكل دقيق ومن ثم محاولة الوصول
إلى التفاصيل والتعرف على كل متغير من المتغيرات المؤثرة للظاهرة المدروسة ، وصولا لتحديد الأفق المستقبلي المحتمل ، و من ثم تقويم هذه الاحتمالات لاتخاذ القرار السليم .
- 2الدراسات الاستقصائية :(Intuitive) يستند هذا الشكل من الدراسة إلى الخبرة الذاتية للباحث وهي عادة تنبثق عن رؤية حدسية تعكس ذاتية الفرد بما يمتلك من خبرات ومهارات في استقصاء المستقبل مستندا في ذلك إلى قاعدة موضوعية من المعلومات التي تمكنه من استقراء المستقبل .
- 3الدراسات القياسية : (Normative) يعتمد هذا الشكل من الدراسات على النوعين السابقين حيث يجمعهما معا وفق احدث الأساليب العلمية في مجال العلوم التطبيقية و الرياضية و الإنسانية . يحدد الهدف من الدراسة بشكل مسبق ثم يصاغ

على شكل يسمح بتحديد الخطوات الأساسية الكفيلة بتحقيق أهداف الدراسة المستقبلية للظاهرة المدروسة (٤) . ويتميز هذا النوع بالتدخل الواعي من اجل
تغير المسارات المستقبلية للظاهرة المدروسة في ضوء الأهداف المرسومة بشكل مسبق .
من أبرز الأساليب المستخدمة في الدراسات القياسية الاستفادة القصوى من الاستشارات الذهنية والجماعية و هذا الأسلوب أشار إليه العالم الأمريكي أولاف هلمر عام ١٩٥٩ و نسبه إلى أسلوب دلفي . وينص هذا الأسلوب على اخذ الاستشارات من أهل العلم والمعرفة كل على حده بدون معرفة الآخرين . وذلك نظرا
لان الباحثين لا يستطيعون صياغة معارفهم بشكل قوانين علمية . وإنما تقدم آراؤهم كاستشارات علمية فنية . كذلك هذا النوع من الدراسة يستخدم ما يعرف
بأسلوب شجرة العائلة (Method Family tree) ويعتمد هذا الأسلوب على تحديد
الهدف المطلوب تحقيقه مستقبليا بالنسبة للظاهرة المدروسة وهذا يمثل قمة الشجرة ثم الانتقال إلى المعطيات الحالية التي تمثل فروع هذه الشجرة . وهنا تتجلى إمكانية البحث في البدائل المختلفة لكل فرع من الفروع حتى نتوصل إلى الصورة الكاملة للبدائل المستقبلية المطلوب تحقيقها .
ولكن هذا النوع من الدراسة يواجه بعض الصعوبات في الاستخدام ، بالإضافة إلى ضرورة توفر جهد مكثف ذو دقة وشمولية كاملة للإلمام بكافة الاحتمالات التي تتكون عن الواقع الراهن للظاهرة المدروسة وترتيبها وفقا لأهميتها في تحديد السياسات و الإجراءات اللازمة لتحقيق كل هدف من الأهداف الفرعية ، ثم ربط هذه
السياسات في صورة متكاملة تتضمن كافة العناصر و المؤشرات.
- 4دراسات النموذج الكامل :(Feedback Model) هذا الشكل من الدراسات يأخذ
بعين الاعتبار كل المزايا التي استعرضنها في النماذج السابقة ، حيث يأخذ بمزايا البحوث الاستطلاعية القائمة على البيانات والحقائق الموضوعية من جهة ، و من جهة أخرى البحوث القياسية التي تولي أهمية خاصة للقدرات الإبداعية التخيل والاستبصار. ويأخذ بالأسباب الموضوعية التي سوف تفرض لتغير المسارات المستقبلية لها.
مازالت هذه الأشكال من الدراسة ما بين اخذ ورد ما بين الباحثين من أجل تحديد أي الأساليب أنجع . و لم تزل مكان بحث وجدل في ضوء تطور العلوم الاجتماعية منها والثقافية و الإنسانية و التقدم العلمي للثورة المعلوماتية والتي يشهدها
الزمن المعاصر .
أما الدراسات المستقبلية من حيث التحليل الكمي والكيفي. تتجلى في أن التحليل
الكيفي يتعرض إلى الدراسات الاجتماعية أي التي تمس الظواهر الاجتماعية مثل الصراع الاجتماعي و الأيدلوجي و القيم والفنون . هذه القضايا تحتاج إلى التحليل الكيفي أولا ومن ثم يمكن إجراء التحليل الكمي عليها . ولكن يجب ألا يغيب عن أذهاننا مجموعة الاعتراضات والملاحظات التي تواجه أساليب التحليل الكيفي ، و من أهمها الافتقار إلى الدقة الموضوعية بسبب اعتمادها على الأحكام الانطباعية والذاتية واتسامها بالجزئية و إهمالها لبعض المتغيرات أثناء التحليل . وفي كثير من الأحيان هذا النوع من الدراسة غير قابل للتكرار و هذا يؤثر على مصداقية الدراسات المستقبلية التي تعتمد على هذا النوع من الدراسة
. (8)أما التحليل الكمي: فهو الاعتماد على المتغيرات الكمية بصورة تسمح بإدراك الواقع وتحليله وتأمل المستقبل معتمدين في ذلك على أهم و أنجع الأساليب الرياضية والإحصائية.
علم المستقبل و دراسة الاقتصاد
علم الاقتصاد كغيره من العلوم يحظى بقسط وافر من اهتمامات علم المستقبل وخاصة
مع بداية القرن التاسع عشر حيث وجه الباحثين اهتمامهم إلى وضع النماذج الرياضية التي تحاكي المستقبل وتسعى إلى استشراف المستقبل من خلال وضع النماذج الرياضية . وكان من أوائل الذين بدأوا في تطبيق الدراسات المستقبلية
في الاقتصاد ، فيشر عندما نشر كتابه عن القوة الشرائية للنقود وكذلك تجلى ذلك
في أعمال هنري شولتز من خلال كتابه قياس الطلب أما الإحصائي فريش فقد أوجد

نواة علم جديد أطلق عليه مصطلح الاقتصاد القياسي Econometrics في عام ١٩٢٦
كذلك ظهر في القرن التاسع عشر الكثير من الأعمال ذات الطابع المستقبلي كالعمل المقدم من قبل الألماني انكل ارنست (١٨٢١-١٨٩٦) والذي يعتبر من أوائل من وضع القوانين الخاصة بالدخل والاستهلاك في ضوء تحليل ميزانية الأسرة. كذلك الاقتصادي الإيطالي باريتو ١٩٢٣ الذي وضع قانونه الخاص بتوزيع الدخول(٢) .
أما كارل ماركس فقد بين في كتابه راس المال أهمية القيمة المضافة وما هو دورها المستقبلي في تطوير الاقتصاد في بلد من البلدان.
وفي اثر الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص ظهر جلياً الحاجة الماسة لتطور دراسة علم الاقتصاد مستقبلياً وذلك من خلال الاهتمام في دراسة التحليل الكمي وعلى وجه الخصوص دراسة السوق . وفي الفترة من ١٩٣٠ إلى ١٩٣٣ تأسست جمعية دولية للاقتصاد القياسي واتخذت من الولايات المتحدة الأمريكية مقراً لها وبدأت بإصدار مجلة الاقتصاد القياسي والتي مازالت تصدر إلى يومنا هذا.
النتائج والتوصيات:
استهدفت هذه الدراسة تعريف الباحثين والمثقفين بأهمية الدراسات المستقبلية اليوم في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي ، مؤكداً على أنه مهما تعددت الأنواع
والأشكال و المصطلحات فإن للدراسات المستقبلية هدف واحد ألا وهو استخدام المعلومات والمعطيات المتوفرة و بكثرة في محاولة تحليل الواقع و اكتشاف المستقبل لان الإنسان بطبعه فضولي منذ الأزل يحاول توقع مستقبله ومستقبل مجتمعه من كافة النواحي. وحاولت قدر الإمكان تعريف الباحث كيفية البدء في الدراسات المستقبلية ، وبينت له أهمية هذه الدراسات في مجمل نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية.
و مهما اختلفت المصطلحات والمفاهيم فعلم المستقبل هو علم المستقبل الذي علينا
اللاحق به، والأخذ بزمامه للالتحاق بالقافلة. و لابد من الاهتمام في المبادئ الأساسية التي تعتمد عليها أية دراسة : إطار الدراسة ، وتوافر القاعدة المعلوماتية وقاعدة البيانات للدراسة ، والفترة الزمني للدراسة ، الاهتمام بالدراسات النظرية السابقة في منحى الدراسة ، مع الأخذ بعين الاعتبار الانتماء الأيدلوجي والقومي للباحث في طبيعة الدراسة ، والأخذ بمنتجات التقدم العلمي والتكنولوجي وانعكاس ذلك في منحى الدراسة .
لا بد من اختيار الشكل المناسب لأي دراسة مستقبلية ، فلكل نوع من الدراسات المستقبلية شكلها الذي يناسبها. هل نستخدم التحليل الكيفي؟ أم التحليل الكمي
؟ وما هي المنهجية المستخدمة في الدراسة؟ دراسة استطلاعية أو دراسة استقصائية أو دراسة قياسية أو دراسة النموذج الكامل.
المستقبل يجري من حولنا ونحن في المجتمع العربي بين مبالين وغير مبالين ، أي ننظر إليه بعين واحدة والعين الأخرى مغلقة تماماً باتجاه هذا العلم. لذلك لا نرى في وطننا العربي إلا عدد قليل من المراكز المهتمة في الدراسات المستقبلية لذلك لابد من تفعيل المراكز القائمة ، وإحداث مراكز أخرى ذات فعالية مقارنة
مع مركز الدراسات الإسرائيلي الذي يؤمن للصهاينة الأمن والاستقرار المستقبلي ،بينما يقلق العرب الذي يمشون في الظلام وغيرهم يمشي في النور.
أما لو ألقينا نظرة في مناهج جامعتنا ومعاهدنا ، لوجدنا أن هذا العلم مغيب
تماماً عن الساحة، قد نجد أن هناك مقرر يمس هذا الجانب أو قد لا يكون مطلقاً. لذلك لا بد من اخذ ذلك بعين الاعتبار في مناهج جامعتنا ومعاهدنا مقارنة مع 415مقرراً يدرس في الجامعات الأمريكية.

الحواشي :
-1إبراهيم سعد الدين و آخرون . صور المستقبل العربي . مركز دراسات الوحدة
العربية و جامعة الأمم المتحدة - بيروت - ١٩٨٢ .
-2الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. د/عبد القادر عطيه. الدار الجامعية. ١٩٩٨.
-3عواطف عبد الرحمن. الدراسات المستقبلية والاشكالات والآفاق . عالم الفكر - العدد الرابع - ١٩٨٨.

-4فؤاد زكريا . التفكير العلمي - سلسلة عالم المعرفة - العدد الثالث - ١٩٧٣

-5قسطنطين زريق . نحن والمستقبل . دار العلم للملايين - بيروت - ١٩٧٧ .
-6ماجد فخري . تطور فكرة المستقبل في العصور القديمة والحديثة . الفكر العربي - العدد العاشر - ١٩٧٩ .
-7محمود زايد . علم المستقبل في وقتنا الحاضر . الفكر العربي - العدد العاشر - ١٩٧٩ .
-8محمود عبد الفضيل . الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل " نظرة تقويمية " . عالم الفكر - العدد الرابع - ١٩٨٨ .
-9مقدمة في الاقتصاد القياسي. د/عبد المحمود عبد الرحمن. جامعة الملك سعود. 1995.
-10مهدي المنجرة . من اجل استعمال ملائم للدراسات المستقبلية . عالم الفكر - العدد الرابع - ١٩٨٨ .
-11نادر الفرجاني . حول استشراف المستقبل العربي - المستقبل العربي - بيروت 1980.
-12هاني خلاف . المستقبلية والمجتمع المصري - القاهرة .